

بل تتركه في غير وقت الكراهة وتخي فيه ولو قرأه بحجة بقصد العبادة
ويجوز بطلان صلاته التي يصح يوم الجمعة بالم قطع عند رابو بانه حجة
مطلقا عند مجيئها في الاولى بالم وفي الثانية بهل في ولو قرأه في الاولى
صلواته في الثانية الم ويجوز ان يصح يوم الجمعة محل العود في الجمعة
وبين في صبحه ولو المفضل وفي ظهر قريب منها وفي عصر وعشا اوسا
وفي قرب قصاره واو من الحيات على المتدبير بذلك للقرنة الفصل فيه
بمنسوره والحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح يطول بوجه قصص الصلاة في قرب
تطويلا ووقت الظهر يطول بوجه الصلاة وتكون وقت نشا طفتا
فيه قريب من الظوال ووقت العصر والعشا اطول بوجه طول صلاتيهما
مع عدم الشاطيء وقيتها فلما تعارضتا نسبها التوسط ووقت المغرب
مضيق في نسبة القصار وهذا في غير الما فرما هو في قراء الصلاة
الصبح وتبليغ جميع صلاتها بالما فزون والاختلاف في تقضي عليه ويطه
تلا في قراءة السورة كما قاله في بعد الفلحة بل في كونه وقت
انها في حق الامام في الجهرية بقدر رابع وتلا الما مع وشغل الامام
فيها بدعا وقرارة وهي وتقدمت بقية الكتاب الت
لامام ومنه داما الما مع فلا تن في سورة النبي عن قرانها اولان
قراءة الامام قراءة الما مع فيم قراءة امامة تشكلت الامام المتقد
ولا تعارض الامام في قراءة الفلحة الانخاف قوات بعض الفلحة
فان لم يصح قراءة امامه لهم او بعدا ولا سر امامه ولو في جهرية او مع
صوت الما مع قراء السورة فلا يصح لكونه ولو سبق الما مع بالاولين
في صلاة امامه وتداركها بعد تلاه في السورة فيما تداركها ان لم يكن
قراها فيما ادركه مع الامام ولم تكن سقطت عنه كونه مسجودا بل يتخلوا
صلاته عن السورة بلا عذر فان كان قراها فيما ادركه مع الامام يقرأها
فما تداركها ولذا اذا كانت سقطت عنه لكونه مسجودا كان وجد الامام
راكعا فاحرم وركع معه وبهذا الجهد نوي المفاارقة ونوي الجماعة
مع امام اخر وجبه راعها فقد سقطت عنه السورة في الركعتين كالفلحة
ككونه

ككونه مسجودا فلا تعمله في صلاة في ركعتي الصبح وكذا الجمعة والعيد
وخروجها وصلاة التطوع في غير السورة في جميع الركعات ان صلاة يتشهد
واحد وان لا يقرأها بعد تشهد الاول كما وجدوا في الجهرية واولئك غير
وهو الظاهر والعصر والمغرب والمشا فلاقا في بين الصلاة الربية والجهرية
ولو قاتلة السورة في الاولتين تداركها في الصلاة وتكون قراء السورة
بعد الفلحة انما ذكر ذلك ثانيا للاجل التفرغ الذي بعده وهو قول قدم
السورة الخ فلا يتحمل هذا التكرار من غير نكته وهذا كما تقدم ذكره في الفلحة
بعد قولي وقرارة السورة فيلقد في السورة الخ تفرغ كما قلم وقول
تجب ابي السورة التي قدمها في الفلحة ويميدها بعد هذا ان الرخص
التي والتكبيرات وبين مد حاجته يصل الي الركعتين المنقلبين
اقبله الاستقامة لولا ان حوز من صلاة عن الذكر فلولم بعد العبر
حلوله للامم في كيات بتكبيره ثانيا بل يتحمل بذلك ولا يقوم سائلا
لان الصلاة لا يطلب الكون فيها حقيقة وهذا في تكبير الانتقالات واما
تكبير العزم فان يدب الما مع به لئلا تزل النية ويحير بالتكبيرات ان كان
امانا ليسهم الما مع اوسلفا ان احتاج اليه بان يبلغ صوت الامام مع
الما معين كما قال المحن وظان ان الامام يجهر وان لم يجز اليه وحيد
كلا بالاحتياج وهو الظاهر ويقتضيان الذكر وحده اوضح الاعلام لا الا
وحده لا يضر وكذا في تكبيره عند رتبة قصد في التكبيره الاولى عند طاما
الذكر في كل تكبيره عند رتبة قصد في التكبيره الاولى عند طاما
المخرد والما مع غير المبلغ في بيان بالتكبيرات وتيرة لها الجهرية بالاول
المرارة لما جهرت بالتكبيرات اقل من جهر الرجل بحيث لا يسمعها اجتمع
كل قولي الجواهر عند الخفض ابي الهوى للمركوع والبعودين فتقول
الم للمركوع ليس بقيد ولو جعل كلام المص على اطلاقه او تحم للمركوع
والبعودين لكان اولي واضن وقول والرفه ابي الهوى عن من البعودين
ففضل في كلام المص التكبيرات المحن في كل ركعة فتقول التي اي زعم
الصلب من الركوع صواب من غير الركوع وذلك القدر هو كل من البعودين
والشهد الاول ولعل لفظة تكبير سقطت عن قلم الناقد والاشعار ان

علي
ربون المارة